الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ١٤
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 29 1990
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.14
16 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63086 ٧٢٢٥د(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٠

البنود من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد عدنان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني ، يا سيدي الرئيس ، أن أتقدم اليكم بتهانئي وتهانئ وفدي الحارة بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا لهذه اللجنة الهامة . انكم تمثلون بلدا تربطه بماليزيا علاقات الود والصداقة على الدوام . ونهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب اللجنة .

ومنذ التوقيع على الميثاق في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ هيأت الامم المتحدة للمجتمع الدولي مركزا لتجميع جهوده من أجل النهوض بصيانة السلم والامن الدوليين عن طريق التعاون والتسوية السلمية للمنازعات ونزع السلاح . ويشكل نزع السلاح في حد ذاته عنصرا رئيسيا للامن بوجه عام . ولم يكن توقيع الميثاق قد مضى عليه سوى أيام قليلة عندما دخل العالم في العصر النووي . وقد أدى ذلك الحدث الى أن تواجه الامم المتحدة مشاكل ذات أبعاد عالمية لم يسبق لها مثيل . لكن المنظمة استجابت استجابة سريعة للاتجاه الجديد للأحداث الذي كان من المحتم أن يجعل الحاجة الى نزع السلاح أكثر الحاحا وأن يوطد مكانة نزع السلاح في السياسة الدولية والامن الدولي .

وعقدت أول جلسة عامة للجمعية العامة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ . وفي اليوم التالي ، اجتمعت اللجنة الاولى للمرة الاولى ، وكان البند الوحيد الخاص بنزع السلاح والمدرج على جدول أعمالها بندا له أهمية فائقة وعنوانه "قرار بشأن انشاء لجنة للنظر في القضايا الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية وما يتصل بها من مسائل" . وتناول أول قرارات الجمعية العامة ، هو القرار ١ (د - ١) المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ المشاكل التي نجمت عن اكتشاف الطاقة الذرية .

وأدى استمرار العملية التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ الى أن تصبح اللجنة الاولى وديعة لطائفة ضخمة من الخبرات الجماعية في مجال نزع السلاح . وعلى مر السنين لم تتقاعس اللجنة أبدا عن التعرف على المشاكل حال ظهورها وتقديم التوصيات الصحيحة لحلها . وكانت اللجنة ، من خلال الجمعية العامة ، معينا للتوصيات

والتوجيهات للدول الاعضاء ، وللهيئات التداولية الاخرى المختصة بنزع السلاح وهي تشمل هيئة نزع السلاح والهيئات التفاوضية المختلفة ومؤتمر نزع السلاح . ويستند هذا المفهوم لدور الامم المتحدة في مجال نزع السلاح الى التسليم بأن نزع السلاح ، في العصر النووي ، هو في مركز القلب من أي حل طويل الامد لمشكلة صيانة السلم والامن الدوليين . وكما أقرت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ ، فان مخزونات الاسلحة الموجودة ، ولاسيما الاسلحة النووية ، واستمرار تكديس الاسلحة والقوات المسلحة والتنافس اللامتناهي من أجل احراز التفوق النوعي تشكل أخطارا لا يمكن حصرها على السلم ، بل وعلى وجود البشرية ذاته . ومن هنا تؤمن ماليزيا باستمرار بأن التماس السلم والامن الدوليين عن طريق تخفيض التسلح أمر حتمي سواء في اطار الامم المتحدة ، حيث يمكن لجميع الدول الاعضاء القيام بدور نشط ، أو على أساس انفرادي أو ثنائي أو اقليمي ، بموجب مبادئ الميثاق ومقاصده .

وأثناء العامين الماضيين ، وخاصة في الشهور الاخيرة ، شهدنا تطورات عديدة ومتنوعة على المستويين السياسي والامني . فقد رأينا تحولا في العلاقات بين الشرق والغرب اتخذ شكل تحرك نحو الحوار والتعايش والتعاون . وبينما نثني على هذا الجانب الايجابي في العلاقات بين الشرق والغرب ، فمن المؤسف أن العملية لم تسهم كثيرا في عملية نزع السلاح المتعدد الاطراف . ولهذا ، فاننا نحث الاطراف المعنية أن تستغل المحافل التي لديها امكانات للمفاوضات المتعددة الاطراف ، وخاصة مؤتمر نزع السلاح ، من أجل التعجيل بتحقيق برنامج عالمي وشامل لنزع السلاح .

والواقع أن التغيرات السريعة في المناخ السياسي ينبغي أن تمنحنا قوة دفع من أجل ايجاد ظروف مؤاتية أكثر للسعي من أجل ابرام اتفاق عالمي حول منع الحرب النووية . وينبغي منع جميع الحروب ، سواء كانت نووية أو تقليدية . ويجب ألا تشن الحرب النووية على الاطلاق . ونحن نؤمن بقوة بأنه في الوقت الذي تتحمل فيه الدول الحائزة للاسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن منع الحرب النووية ، فان لجميع الدول مصلحة حيوية في التفاوض من أجل اتخاذ تدابير لمنع تلك الحرب . وإذ نأخذ في الحسبان القوة التدميرية التي لا مثيل لها للاسلحة النووية والكوارث التي من شأن

الحرب النووية أن تسببها للجنس البشري ، فاننا نعتقد أنه ليس من المشروع ولا من المبرر أن نستند الى ميثاق الامم المتحدة في محاولة لتبرير استخدام الاسلحة النووية ممارسة لحق الدفاع عن النفس ضد الهجمات المسلحة التقليدية . ونحن نرى أن الايمان بصيانة السلم العالمي عن طريق الردع النووي هو من أكثر المغالطات خطورة على الاطلاق . وحتى يتحقق نزع السلاح النووي ، فان استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يجب أن يحظر .

ولن يتسنى ، في اعتقاد ماليزيا ، تحقيق نزع السلاح النووي الشامل إلا إذا تم الاتفاق على حظر التجارب الشامل . ومن المؤسف انه على الرغم من التغير الذي حل مؤخرا على المناخ السياسي العالمي ، لم ينقطع التحسين النوعي في الاسلحة النووية . ومن ثم تؤيد ماليزيا الرأي القائل بأن فرض حظر شامل على تجارب الاسلحة النووية خطوة لا غنى عنها صوب نزع السلاح النووي ، وأمر له أولوية عليا حيث أن من شانه وقف التطوير النوعي للترسانات النووية القائمة حاليا وكبح ما لابد أن يترتب على ذلك من انتشار أفقي . فاتباع نهج تدريجي أو مرحلي في إبطال تجارب الاسلحة النووية ليس من شانه أن يوقف تحديث تلك الاسلحة بل ، على العكس ، سيوجد مبررا مشروعا لاجراء تلك التجارب .

ومن ثم ترحب ماليزيا بما قام به مؤتمر نزع السلاح في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ من اعادة انشاء اللجنة المخصصة بموجب البند المعنون "حظر التجارب النووية" . كما أننا نلاحظ قرار المؤتمر باعادة انشاء اللجنة ذاتها في مستهل دورة عام ١٩٩١ ، ويحدونا عظيم الامل أن تقود اللجنة المخصصة المعاد انشاؤها الى مفاوضات محددة عاجلة وصولا الى عقد معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية .

ويود وفدي أن يؤكد مجددا اقتناعه بالحاجة الماسة الى المبادرة على وجه الاستعجال باجراء مفاوضات متعددة الاطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي عن طريق اعتماد تدابير محددة تفضي الى القضاء الكامل على الاسلحة النووية . فالمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي تكتسي ، في رأينا ، أهمية حيوية ، حيث أن وجود تلك الاسلحة في ترسانات حفنة من الدول وتطويرها كماً ونوعاً يهددان بشكل مباشر أمن كل من الدول الحائزة وغير الحائزة للاسلحة المذكورة . وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الكبرى الحائزة للاسلحة النووية ، فثمة أدوار يناط بسائر الدول الاضطلاع بها ، كما يجب عليها المشاركة في الجهود الرامية الى القضاء على تلك الاسلحة . أما انكار حق الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في المشاركة في وضع تدابير نزع السلاح النووي فهو أمر لا سند له من الاخلاق وغير صائب قانونا . إذ أنه بالنظر الى ما يتسم به مفهوما الامن والتهديد من

ترابط وطبيعة متعددة الاوجه ، ينبغي بداهة ، أن تعالج تلك القضايا في اطار متعدد الاطراف .

ثمة مسألة اخرى تشغل وفدي الا وهي توسع بعض الدول في حجم قواتها البحرية وتحديثها لها . فذلك التوسع ، بالاقتران بزيادة تطوير منظومات الاسلحة ذات القواعد البحرية ، وبوزع الاسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية في البحار ، وبادخال الغواصات التي تسير بالطاقة النووية في مناطق مختلفة من العالم ، أمد أساطيل تلك القلة من الدول بقدرة مخيفة . ولما كانت قوات البحرية جزءا لا يتجزأ من الهياكل العسكرية ككل ، فلا ينبغي استبعادها من جهود نزع السلاح . كما أن اتساع نطاق أنشطة البحرية للدول الحائزة للاسلحة النووية يشكل مصدرا للقلق ، حيث أن قابلية القوات البحرية للحركة تسمح بانتشارها المرن والسريع . ويود وفدي أن يعرب عن ارتياحه إزاء المداولات بشأن التسلح ونزع السلاح البحريين التي جرت في اطار هيئة نزع السلاح .

يؤكد وفدي مجددا اشمئزازه من استخدام الاسلحة الكيميائية في الصراعات الاقليمية ، ومن انتشار تلك الاسلحة الرهيبة من أسلحة التدمير الشامل . ومرة أخرى تضم ماليزيا صوتها الى المجتمع الدولي في المطالبة بالقضاء على تلك الاسلحة اللاانسانية بابرام اتفاقية تفرض حظرا شاملا على الاسلحة المذكورة . وإننا لنستمد التشجيع من اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيه على تدمير مخزونهما من الاسلحة الكيميائية .

لما كانت لنا صفة المراقب في اجتماعات مؤتمر نزع السلاح فما برحنا نرصد عن كثب سير المفاوضات بشأن الاتفاقية المتعددة الاطراف المزمع عقدها والخاصة بالحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وبتدميرها . ولئن كنا نلاحظ التقدم المحرز حتى الآن ، فاننا نشعر بالقلق أيضا إزاء معدل تقدم المفاوضات حيث أن الوقت ليس في صالح المتفاوضين . ولذا ، نحث الاطراف المعنية على ابداء قدر أكبر من الارادة السياسية لتذليل ما تبقى من عقبات كيما يتسنى عقد الاتفاقية مبكرا . ومع أن التدابير المتخذة من جانب واحد وعلى صعيد ثنائي ، تلقى ترحيبا ، فهي ليست إلا تدابير مؤقتة في طبيعتها ومحدودة في نطاقها .

ما برحت ماليزيا تؤيد الرأي القائل بأن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية ومن ثم ينبغي قصر استخدامه على الأغراض السلمية ، للنهوض بالتطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي الذي من شأنه أن يعود بالنفع على البلدان كافة . وفي اعتقادنا أن جميع الدول ، وبخاصة تلك التي تتوفر لها قدرات كبيرة في مجال الفضاء ، يمكنها أن تسهم اسهاما نشطا في تحقيق الهدف المتمثل في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ، وأن تتخذ تدابير فورية لمنع انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم على الصعيد الدولي .

لقد حان الوقت لنبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية ولالتماس الأمن في نزع السلاح . ولن يكون هناك نزع سلاح حقيقي إلا إذا توافر الالتزام الراسخ بالمبدأ الاساسي الذي ينص عليه الميثاق والذي يدعو الدول الاعضاء الى الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باللجوء الى القوة أو باستخدامها . ففي عالم لا تشعر فيه الدول ، فرادى أو جماعات ، بالتقيد بهذا المبدأ ، يرجح ألا يسفر السعي الى نزع السلاح عن أي نتيجة ايجابية . ومن ثم ، يجب أيضا على اللجنة الاولى ، باعتبارها جهاز الجمعية العامة الرئيسي المختص بشؤون نزع السلاح ، أن تدعم أحكام الميثاق المتعلقة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وينبغي لها أن تضع نصب عينيها الحقيقة التي مؤداها أن دور الامم المتحدة في نزع السلاح لا انفصام له عن دورها في الشؤون العالمية . فاستخدام المنظمة ، على نحو فعال ، كأداة لاحلال السلم العالمي ، يمثل أهمية حيوية لقضية نزع السلاح .

السيد بينانييش (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الكفاءة والاعتدال والمهارة الدبلوماسية هي في رأي وفدي الخصال الشخصية التي نلتم من أجلها ، سيدي الرئيس ، تأييد أعضاء اللجنة الاولى بالاجماع لتوليكم توجيه أعمالنا . ومما لاشك فيه ، أيضا ، أن هذا الاجماع هو نتاج ايمان بلدكم العميق ، نيبال ،

بتعزيز السلم والامن ونزع السلاح على الصعيد الدولي باعتبار ذلك من عوامل التقدم الانساني . ومن ثم ، يسرني ، سيدي الرئيس ، أن أتوجه اليكم بتهانئي الحارة على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى وأن أطمئنكم الى تعاون وفد توغو الوثيق معكم في ادائكم لمهامكم الهامة .

وأود أيضا أن أعرب عن تهنئتي لبقية أعضاء المكتب وعن أمنياتي لهم بالنجاح .

إننا نشهد منذ فترة تسارعا في التاريخ سبق الخيال العلمي بدرجة لم يتوقعها أحد على الاطلاق .

ويحدث ذلك وكأننا نستيقظ من ليلة طويلة من الخمول والتردد فنجد أنفسنا ندخل عالما تسود فيه فضيلتا الحوار والوفاق ومُثُل السلام والتضامن والتعاون . وإن التقلبات الهائلة التي شهدناها لا تثير البهجة الهنيئة بقدر ما تقتضي رؤية واضحة لمستقبل عالمنا . وهنا نواجه سؤالا أساسيا : كيف يمكننا أن نحقق أكبر فائدة من التغييرات العميقة لنجابه على الوجه الأفضل التحديات الباقية والمتطلبات الجديدة البازغة ، وإقامة نظام عالمي جديد يمكن فيه لجميع الأمم ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، وفقيرة أو غنية ، أن تعيش برفاهية تامة ؟

وخلافا للتبسيطات العجولة للفهم الأيديولوجي الذي بزغ مؤخرا ، فإن نهاية الحرب الباردة لاتعني انتصار معسكر على آخر وإنما تعني انتصار العقل وفوز المبادئ النبيلة ، ومُثُل الأمم المتحدة وأهدافها . لقد سعت هذه المنظمة دوما الى أن تجسد التطلعات النبيلة والمقدسة للشعوب التي نمثلها .

وتوجد اليوم أكثر من أي وقت مضى حاجة ملحة الى القيام على الدوام بتلبية المتطلبات الجديدة للحفاظ على السلم في جميع أنحاء العالم ، وذلك أولا ، عن طريق الاستخدام الرشيد للمناخ السياسي السائد القائم على التفاهم والتعاون بين الشرق والغرب من أجل القضاء على العقبات التي تعيق الشروع في الجهود الرامية إلى الحد من التسلح ونزع السلاح أو الإسراع بهذه الجهود ، وإعادة توجيه السياسات الأمنية نحو الأمن الدفاعي ؛ ثانيا ، عن طريق إعادة تنشيط آلية الأمن المشترك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بضمان سيادة القانون والاستخدام المستمر والفعال لإمكانيات العمل الهائلة المتوفرة لدى الأمم المتحدة في تسوية الصراعات ومنع نشوبها ؛ ثالثا ، عن طريق اعتماد تدابير تفيض بالحيوية لتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح لكي نعيد تنشيط عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف وتوسيع نطاقها ؛ رابعا ، عن طريق كفالة التوزيع المنصف لفوائد السلام ، إذ أصبح من الواضح

أكثر من أي وقت مضى أننا لن نستطيع إقامة عالم يسوده السلم الحقيقي إذا كنا سنبقي على الظلم والحط من قيمة الإنسان .

إن التطورات التي وقعت مؤخرا في مساعي الحد من الاسلحة ونزع السلاح تجبرنا على العمل بتفاؤل حذر ويقظة متزايدة . ومن فوائد التقارب المستمر بين الدولتين العظميين أنه يؤدي إلى مبادرات متسقة تنبع من مسؤولياتهما الرئيسية في ميدان نزع السلاح .

وفي هذا الصدد ، نرحب بوجه خاص باحترام الإلتزامات المقطوعة بمقتضى معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ؛ والتوقيع على بروتوكولات التحقق الخاصة بمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية لعام ١٩٧٤ ، ومعاهدة التفجيرات النووية الجوفية للاغراض السلمية لعام ١٩٧٦ ، واستعداد الطرفين للتصديق على هاتين المعاهدتين ؛ وعزم الدولتين العظميين على مواصلة مفاوضاتهما من أجل التوصل الى اتفاق على تخفيض ترساناتهما النووية الإستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، والبدء أيضا بالمفاوضات التي من المحتمل أن تؤدي الى تخفيضات أخرى ؛ والاتفاق المبرم في حزيران/يونيه ١٩٩٠ لتدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية ووقف إنتاج هذه الاسلحة .

وينبغي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لدى متابعتهما لجهود نزع السلاح أن يشجعا التفاعل الدينامي بين مفاوضاتهما الثنائية والمفاوضات المتعددة الاطراف ، وخاصة عند تعلقها بالاتفاقية الدولية المقبلة المتصلة بالحظر الكامل على الاسلحة الكيميائية والتجارب النووية .

وينبغي للبلدين أن يعلقا أيضا أهمية خاصة على تهيئة الظروف المؤاتية لتوسيع نطاق مفاوضات نزع الاسلحة النووية ليشمل الدول النووية الاخرى ، وعلى إدراج نزع السلاح البحري في جدول أعمال المفاوضات المتعددة الاطراف . وينبغي أيضا المعالجة الصحيحة لسباق التسلح في الفضاء .

ويشجعنا أن نلاحظ التقدم المحرز في سلسلتي المفاوضات الجاريتين ، بصفة خاصة ، في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من أجل إجراء تخفيض كبير ومتوازن في القوات التقليدية في أوروبا ووضع تدابير جديدة ترمي إلى زيادة الثقة بين الدول .

ويرحب وفد بلادي بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعقد مؤتمر قمة في باريس لرؤساء الدول والحكومات ، ويأمل أن يؤذن هذا الاجتماع الهام بقيام مشاركة جديدة تستند الى الاستقرار والأمن والتعاون في أوروبا لخدمة قضية السلم والأمن الدولي .

وعندئذ ستتعزز عملية هلسنكي بجولة استكهولم وستدخل التاريخ بوصفها مثالا بارزا ومرجعا مفيدا للجهود الرامية الى نزع السلاح ووضع تدابير بناء الثقة ، وخصوصا على المستوى الإقليمي .

لقد أصبح من الثابت لغاية الآن أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية أو على الأقل لإبطائه بدرجة كبيرة ، وبالتالي فإنها تمثل إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلم والأمن الدولي .

وإن الحوار البناء العميق الذي ولّده المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتفق مع التزام جميع الدول الأطراف بالسهر على الامتثال بدقة للالتزامات المقطوعة وبتعزيز سلطة وفعالية المعاهدة ، وبالتالي ترسيخ نظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

وإن التفاهم الذي تم التوصل اليه بشأن العديد من المسائل الهامة مثل ضمانات الأمن ، ونظام الضمانات ، والاستخدام السلمي للطاقة النووية ، ينبغي الحفاظ عليه بحرص واستخدامه في المستقبل .

إن الفشل النسبي الذي مني به هذا المؤتمر الاستعراضي الرابع يعكس القلق المنتشر على نطاق واسع إزاء حقيقة أن استمرار التجارب النووية عامل من العوامل التي تساعد على تسريع الانتشار الرأسي للأسلحة النووية . وعلاوة على ذلك فإن تلك النكسة تعد بمثابة تحذير مفيد مؤداه أن تطبيق الميثاق لا يجوز أن يكون عملية انتقائية وتمييزية . ومهما يكن من أمر ، فإن توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار لا ينبغي أن يكون مجرد اجراء شكلي ، بل ينبغي ، بالاحرى ، أن يجيء نتيجة التزام متجدد باعتماد تدابير عاجلة ومحددة لوضع حد للانتشار الافقي والرأسي للأسلحة النووية .

في القريب العاجل ، سيوقع بلدي ، الذي يدلل دائما على تمسكه بعدم انتشار الأسلحة النووية وبنزع السلاح النووي ، على اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى البروتوكول .

إن تعزيز نظام عدم الانتشار الذي نتوق اليه جميعا يتطلب دعما فعالا للجهود والمبادرات الرامية الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية .

من المهم ، في هذا الصدد ، كفالة تنفيذ الإعلان الخاص باعتبار افريقيا منطقة لانووية ، إذ هناك مساس بهدف هذا الإعلان من جراء حيازة جنوب افريقيا للقدرة على انتاج الأسلحة النووية . ولهذا ينبغي تكثيف شتى أنواع الضغوط على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، لإرغامه على الانضمام دون شرط الى معاهدة عدم الانتشار ، وإخضاع جميع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أما مؤتمر التعديل المقبل لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب فسيكون مرحلة هامة أخرى في الجهود المبذولة للتوصل الى حظر شامل لهذه التجارب ومن ثم الى وضع حد لسباق التسلح النووي . وبلدي ، باشتراكه في هذا المؤتمر ، يعتزم المساهمة في إزالة الجمود الذي ظل لسنوات عديدة يعتري عمل مؤتمر نزع السلاح فيما يخص حظر التجارب النووية . والمهم هنا أنه بفضل تحسن المناخ السياسي الدولي والدروس المستخلصة من المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم الانتشار ، لا بد أن يتوج مؤتمر التعديل بالنجاح .

الى أين نحن متجهون ؟ اننا نعرف جميعا أنه على الرغم من التقدم المحرز في مجال الحد من الاسلحة ، مازال في مخزونات أسلحة الدول العظمى - وهي العناصر الرئيسية المحركة للعبة سباق التسلح الجهنمية - الوسائل الكافية لحرق كوكبنا وتحويله الى رماد عدة مرات - أو حسب التعبير الانكليزي - "Over Kill" أي أسلحة البطش الذريع .

إن انتشار الاسلحة النووية لا يخدم مصالح البشرية ، بل هناك احتمال كبير في أنه سيؤدي ، عاجلا أو آجلا ، الى حرب بشعة يشعل شرارتها الاولى طاغية مجنون ، ومن هنا نرى ، من ناحية ، أن تكلفة الحرب النووية تفوق كثيرا أي غرض قد تنشب من أجله مهما كان ، ونرى من ناحية أخرى ، خطرا حقيقيا من قيام الجنس البشري بتدمير ذاته . وهكذا تؤدي الحرب النووية الى انتحار جماعي ، لان الإنسان ، في مجال الاستراتيجية العسكرية المحض ، وعن طريق توليفة بين القوى النووية وتكنولوجيا القذائف قد تعدى الى درجة تصيب بالدوار كل حدود ما هو ضروري ومعقول . وقد أثبت حادث تشرنوبل المؤسف للعالم الزيف المطلق للفكرة القائلة بأن وجود استراتيجية دفاعية يمكن أن ينقذ أرواح ملايين المدنيين .

إن إحياء هيبة الامم المتحدة وفعاليتها جاء نتيجة فهم أفضل للقدرة الهائلة المتوفرة لدى المنظمة على العمل لدعم سيادة القانون . ومنع الصراعات وتسويتها . ثم إن النجاحات الاخيرة التي حققتها المنظمة العالمية في تسوية الصراعات ، بينما تكرس صحة وعدالة المبادئ والمقاصد المجسدة في الميثاق ، تبرز الحاجة المحتمة الى الاستفادة بالكامل من الجهاز المكلف بالامن الجماعي .

وما يكتسب مغزى في هذا الصدد هو ما أبداه مجلس الامن من تماسك وتضامن في معالجته لازمة الخليج . ومن الاساسي هنا ، حرصا على مصداقية المجلس وهيبته وفعاليته ، أن يظل ثابتا على هذا الموقف الإيجابي والمسؤول دون أي تمييز ، وأن يكون هذا الموقف أداة لحسم صراعات اقليمية مازالت مستمرة بالطرق السلمية . ذلك أن القضاء على بؤر التوتر سيكون بمثابة تشجيع قيم للمشاركين في جهود نزع السلاح

الإقليمي ومن يحاولون البدء من جديد في سياسات للتنمية الاقتصادية في البلدان المعنية .

إن تعرض الكويت للغزو والضم من جانب العراق يعد تذكرة بطابع السلم الهش ، ويلفت الانتباه الى الحاجة الملحة الى التحكم في نقل الاسلحة على المستوى الدولي ، وبخاصة الى تلك المناطق التي بها أصلا كميات ضخمة من الاسلحة ، والمعرضة للتوترات .

وإلى أن يتسنى التوصل الى اتفاق عام بشأن نزع السلاح ، لا بد من التوصل الى اتفاق حول الحد من مبيعات الاسلحة . وقد حان الوقت لأن يتراجع منطق الربح والحسابات الاستراتيجية للأفراد لتحل محله رؤية شاملة للمصالح الامنية الاقليمية والعالمية . ووفد بلادي يؤيد الاقتراح الذي يدعو الى انشاء سجل دولي في الامم المتحدة لعمليات نقل الاسلحة على المستوى الدولي ، من حيث أن ذلك سيؤدي الى تعزيز الانفتاح والوضوح ، وبالتالي ، الى تبديد الريب والشكوك .

أما الديناميكية النسبية التي تميز المفاوضات الثنائية في ميدان نزع السلاح ، فلا يجوز أن تجعلنا نغفل حقيقة أن الجانب متعدد الاطراف من نزع السلاح يتسم بأهمية كبرى . والسياق الحالي المتميز بزيادة الثقة في المنظمة العالمية ، يوفر لنا فرصة لاعتماد تدابير عملية لتعزيز دورها المركزي في ميدان نزع السلاح . فلا مجال للاحتكار فيما يتعلق بنزع السلاح . والامن إما أن يكون عالميا أو لا يكون له وجود ، وعليه ، فإن نزع السلاح إما أن يكون عالميا أو لا يكون له وجود .

ويعد توافق الآراء الذي تحقق في الدورة الاخيرة لهيئة نزع السلاح بشأن أربع مسائل هامة هي : القدرة النووية لجنوب افريقيا ، ونزع السلاح التقليدي ، وإعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح ، ودور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، تطورا ايجابيا بالنسبة للجمود متعدد الاشكال الذي ظل يعتري دراسة تلك البنود منذ ظهورها لأول مرة على جدول الاعمال قبل سنوات عديدة .

كما أن ترشيد عمل هذه اللجنة ينبغي أن يفتح الطريق أمام تحقيق توافق جديد في الآراء من شأنه أن يسهل مهمة اللجنة ويمهد السبيل لإجراء مفاوضات متعددة الاطراف .

أما مؤتمر نوع السلاح ، المحفل التفاوضي متعدد الأطراف الوحيد ، فيخصه دور غاية في الأهمية ، في الوفاء بالتطلعات المشروعة للدول الأعضاء في ميدان نزع السلاح .

وفيما يتعلق بالقلق المتزايد الذي يجري الإعراب عنه حول التجارب النووية والحاجة الى حظر شامل لمثل هذه التجارب ، فإن إعادة انشاء اللجنة المخصصة تتيح فرصة طيبة للشروع في عملية تفاوض حقيقية .

ومن المهم ، بالنسبة للجهود المبذولة لترشيد عمل مؤتمر نزع السلاح ، أن تتيح تلك الجهود للدول الأعضاء ، في جملة أمور ، مشاركة أكبر فعالية ونشاطا ، وأن تضمن لها أن إسهاماتها ستؤخذ بعين الاعتبار .

أخيرا ، إذا أردنا التعبير بصورة أوضح عن تحسن المناخ السياسي الدولي ، والاستجابة لضرورات الكفاءة ، ينبغي أن تكون جهود ترشيد أعمال اللجنة الأولى نابعة من رغبة سياسية حقيقية في الحوار والتقارب البناءين ، ومن احترام المصالح المشروعة والحيوية للدول أو مجموعات الدول .

ويؤكد وفد بلادي لكم - سيدي الرئيس - تأييده التام في اضطلاعكم بهذا العمل الرشيد الضروري للغاية والحساس .

ومن المناسب ان نحيي هنا العمل المفيد للغاية الذي تقوم به ادارة شؤون نزع السلاح تحت القيادة القديرة للغاية للسيد ياسوكي أكاشي مع المساعدة المتفانية للعاملين معه . إن العمل الهام الذي أنجز وبرنامج العمل الموضوع لعام ١٩٩١ يبينان بوضوح أن الادارة عازمة على بذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها ، وبشكل خاص للقيام بالتغييرات التي يفرضها دور الامم المتحدة المعزز في مجال نزع السلاح . بغية جعل ادارة شؤون نزع السلاح قادرة على الاستمرار في أن تكون واحدة من أهم وسائل تعزيز دور الامم المتحدة ، فإنه مما لا غنى عنه أن تتوفر لها الموارد البشرية والمادية والمالية الكافية .

ومن الاهمية بمكان أيضا زيادة دعم مراكز الامم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح والتنمية ، وبالتالي دور الامم المتحدة في مجال نزع السلاح .

إن حكومة بلادي ترحب بإنشاء وظيفة مدير مركز لومي وتعيين مدير جديد . وبما يتمشى مع قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ واو المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، فإنه من المأمول ان يعطي هذان الاجراءان دفعة جديدة لتشغيل المركز ، الذي لا يزال يظهر قدرته على تعزيز تدابير بناء الثقة على المستوى الاقليمي الافريقي . وبلادي ، التي يشرفها أن تستضيف المركز ، ستواصل الإسهام بكل ما تستطيع في تشغيله . وحتى يمكن للمركز أن يقوم بمهمته يجب أن توفر له الموارد المالية والمادية الضرورية ليخطط أنشطته على أحسن وجه . ولذلك يجب توجيه نداء إلى الدول الاعضاء التي لم تستجب بعد لنداءات سابقة لتقدم مساهمات سخية الى المركز .

وفي الوقت الراهن ، وفي إطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، يمكن للمراكز الاقليمية أن تكون وحدات لزيادة الوعي العام بالتغيرات التي حدثت في العلاقات السياسية الدولية وأثرها على جهود ومبادرات نزع السلاح . ينبغي زيادة التعريف بالمراكز ؛ وينبغي ايضا ان تنشر في مناطقها أية معلومات مفيدة من شأنها ان تعبئ العالم من أجل نزع السلاح الكامل .

ان تحسين العلاقات بين الشرق والغرب لن يؤدي تلقائيا الى تحسين الحوار بين الشمال والجنوب . وفي هذا الصدد ، من الاهمية بمكان أن نؤكد أن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب لا تؤدي الى مواجهة سياسية واقتصادية بين الشمال والجنوب تغذيها الاختلالات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن التوزيع العادل لعائدات السلام متطلب أساسي آخر في أي جهد لإقامة نظام اقتصادي جديد . إنه يتطلب إيلاء اهتمام محدد للقضاء على التهديدات غير العسكرية التي يتعرض لها الامن . وفي الحالة الراهنة ، فإن ذلك يعني أنه يجب ايجاد حلول اقتصادية وسياسية ملائمة لعدم الاستقرار المحتمل - بل الانهيار - الذي يهدد السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي وإعلاء حقوق الانسان وبناء مجتمعات ديمقراطية ، وذلك نتيجة الديون الخارجية الثقيلة والفقر والبؤس والدمار البيئي في البلدان النامية .

إن اختفاء الستار الحديدي أو التقدم الجزئي المحرز في مجال نزع السلاح ينبغي الا ينسينا بلايين البشر الذين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع وفجوة متزايدة بين الشمال والجنوب . ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتضييق الفجوة لتجنب التهميش التام للبلدان الفقيرة . يجب أن يصبح الانفراج عالميا - وبعبارة اخرى ، يجب ان يتجاوز العلاقات بين الشرق والغرب ليشمل أيضا العلاقات بين الشمال والجنوب . وهنا ، نشير الى الحاجة الملحة الى تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية .

وفي هذا الصدد ، اود أن أؤكد انه ، بناء على بيانات احصائية متاحة ، فإن اجراء خفض قدره ١٠ في المائة في الميزانيات العسكرية السنوية للمجموعة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية ، سيتيح مضاعفة المقدار الحالي للمساعدة الانمائية العامة التي تقدمها بلدان الغرب الى البلدان النامية ، والذي يبلغ حوالي ٤٨ بليون دولار .

وفي عالم انتهت فيه المواجهة الايديولوجية ، نجد أمامنا اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، فرصا تاريخية لبناء مجتمع للبشر مثل المجتمع الذي تصوره الآباء المؤسسون

للمنظمة العالمية ، عالم يؤدي فيه احترام القانون الى السلام ، عالم يقوم فيه كل من يريد السلام بالعمل على تحقيقه ، عالم تخفت فيه صلصلة الاسلحة أمام صوت المفاوضات ، ويحل فيه السخاء محل الانانية ، عالم تستسلم فيه روح الغزو للحب والتضامن .

يجب علينا أن ننتهز معا الفرص التي توفرها الحالة الراهنة لنبدأ عملية لا يعكس اتجاهها لاستئصال العنف والظلم ، ولنبن للالف الثالثة عالما يكون فيه التعاون والسلام قلعتين حصينتين تتمتع في حمايتهما البشرية بالرفاه المتساوي . وعندئذ فقط نتمكن من جعل كوكبنا مكانا للحرية والعدالة تتحقق فيه وحدة الامم في مساواة تامة .

وباخذ هذا في الاعتبار ، يجب أن يبدأ بذل الجهود والقيام بالمبادرات وتكثيفهما نحو الحد من الاسلحة ونزع السلاح على اساس مجموعة واسعة النطاق من النهج الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف وعلى القضاء التدريجي على التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي يتعرض لها الامن على حد سواء .

إن السلام العالمي ، الذي لا يزال هشا اليوم ، يحتاج اذا قدر له أن يتعزز بطريقة دائمة ، الى جهد جماعي اكثر استمرارا لإخماد جميع بؤر التوتر وإحباط الاطماع في الهيمنة الاقليمية والحيلولة دونها ، حتى تُكفل في نهاية الامر سيادة القانون والحوار والعمل المتضافر وتنشأ الثقة الضرورية للقضاء على وسائل التدمير الشامل ولإجراء خفض كبير في مستويات التسلح ، وأخيرا لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي . لانه إهانة حقيقية للكرامة الانسانية ان نرى جانبا كبيرا من الموارد العالمية يتبدد لتحقيق غايات عقيمة كسباق التسلح .

ولما كانت المخاطر كبيرة ، فلنبدأ هنا الآن باتخاذ خطوات لتعزيز إرساء نظام عالمي جديد يتفق بالفعل مع المبادئ النبيلة التي تحكم منظمتنا

السيد كوروتورك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن التهاني الخالصة من وفد بلادي اليكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة اللجنة الاولى . ونحن على ثقة بأن حكمتكم وقيادتكم المعروفتين ، وقد ظهرتا باقتدار خلال توليكم رئاسة مجلس الامن ، ستكونان مرشدا لاعمال اللجنة خلال هذه الدورة . ويسرني أيضا أن أنقل تهاني وفدي الى بقية أعضاء هيئة المكتب .

لقد حدثت في السنة الماضية ، تطورات هامة في الخريطة السياسية لاوروبا تركت أثرا عميقا على العلاقات بين الشرق والغرب . والاتجاه الايجابي المتزايد في هذه العلاقة والذي كان قد أُستُشِف في الدورة الاخيرة للجنة الاولى قد تم التأكيد عليه . هذه التغيرات السياسية الكبرى انعكست في الإعلان الصادر في لندن في تموز/يوليه الماضي عن قمة منظمة حلف شمال الاطلسي . ولقد وصف الإعلان على نطاق واسع بانه علامة على نهاية الحرب الباردة .

ولقد أسهم التحسن في المناخ السياسي ببروز تقدم كبير في مجال تحديد الاسلحة ، ولاسيما في اوروبا ، وترك أثرا إيجابيا على عملية نزع السلاح العالمية . فالتنفيذ الناجح لمعاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة والاقصر مدى - التي أزالت فئة باكملها من الاسلحة النووية ، له أهمية كبرى في هذا المجال . فإبرام الاتفاق في محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية - ربما قبل نهاية هذا العام كما أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - والذي من المتوقع أن يوفر تخفيضات جوهرية في القوات النووية الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - سيمثل إنجازا آخر مهما في مجال نزع السلاح النووي . وعلاوة على ذلك ، فإننا نعرف أن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي قد اتفقا على الدخول في مشاورات حول مزيد من المفاوضات على مسائل التوازن الاستراتيجي بعد إتمام معاهدة محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية . وأخيرا ، فإن المفاوضات بشأن تخفيض القوات النووية قصيرة المدى يتوقع أن تبدأ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قريبا في أعقاب اتفاق حول القوات التقليدية في اوروبا .

إننا نؤيد جهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المجالات المختلفة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة . ونحن نقر بأن نزع السلاح النووي هو جانب واحد فقط لمسألة أكبر وأعم . ونرى في تحديد الأسلحة ونزع السلاح عملية متكاملة تشتمل على كافة العناصر المتعددة للتوازن العسكري . وحيث اننا نسعى لتعزيز الأمن العالمي فإن جهود نزع السلاح في المجالين النووي والتقليدي تكتسي أهمية قصوى .

ان هدف المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في اوروبا والتي تشارك فيها تركيا بنشاط ، هو تعزيز الاستقرار والأمن في اوروبا من خلال تحقيق توازن مستقر وآمن عند مستويات أدنى من القوات المسلحة التقليدية ، بما في ذلك المعدات والاسلحة التقليدية للتخلص من الاختلالات التي تضر بالاستقرار والأمن ، وللقضاء على سبيل الاولوية على القدرات التقليدية على شن الهجمات المفاجئة أو على المبادأة بشن هجمات واسعة النطاق . واننا نتطلع الى خاتمة ناجحة لهذه المفاوضات .

تعلق تركيا أهمية مماثلة على المجموعة الثانية من المفاوضات الجارية في فيينا بين الدول الـ ٣٤ المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا وهي المفاوضات المتصلة بتدابير بناء الثقة والأمن ، والتي تعتبرها أمرا موازيا لا غنى عنه لجهود نزع السلاح . وفي الواقع ، فإن أي تقدم في مجال الحد من الأسلحة يرتبط ارتباطا مباشرا بالتصورات والاعتبارات الأمنية للبلدان المعنية . إن تهيئة مناخ من الثقة بين تلك الاطراف له أهمية كبرى . فتدابير بناء الثقة والأمن تضطلع بدور أساسي لضمان مزيد من الانفتاح والشفافية وإمكانية عقد المقارنة في المسائل العسكرية ، بغية القضاء على الريبة وانعدام الأمن . وتستهدف مفاوضات بناء الثقة تطوير وثيقة استكهولم لعام ١٩٨٦ على نحو أبعد وفتح مجالات جديدة لبناء الثقة بغية تعزيز المزيد من الشفافية والوضوح في المجال العسكري ، وذلك للإسهام في خفض المواجهة العسكرية في اوروبا .

وواقع ان تدابير بناء الثقة تكتسب قبولا متزايدا في العالم يتضح أيضا من خلال النتائج الجديرة بالثناء التي تم التوصل اليها حول هذا الموضوع في إطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة . وفي هذا السياق ، نرحب بنشر الاتحاد السوفياتي

للمعلومات المتعلقة بالقوة العددية والانواع الاساسية للاسلحة التي بحوزة القوات المسلحة السوفياتية وقراره بأن يقدم هذه السنة ، وللمرة الاولى ، أرقاما حول النفقات اعسكرية السوفياتية بموجب نظام الإبلاغ الموحد للمعلومات التابع للامم المتحدة .

إن استكمال اتفاق في الوقت المناسب حول القوات التقليدية للتوقيع عليه ، كما كان متوقعا في اجتماع قمة مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في باريس في الشهر القادم وإقرار اجتماع القمة بالتقدم المحرز في المفاوضات حول تدابير بناء الثقة والامن ، سيمثل جزءا حيويا لمفهوم جديد للعلاقات الامنية في اوروبا ، ويفتتح مرحلة جديدة من السلم والاستقرار والتعاون على أساس أكثر صلابة ودواما .

ولربما أمكن أخيرا التغلب على التقسيم التاريخي لأوروبا بموجب أهداف البيان الختامي لهلسنكي ومن خلال عملية الامن والتعاون في اوروبا ، التي تضطلع بدور أساسي في التغيرات التي نشهدها . وفي هذا السياق ، فإن توحيد الامة الالمانية تحت سقف دولة ألمانية مسالمة وديموقراطية سيسهم لا محالة في تزايد الاستقرار في اوروبا . وتعتقد تركيا ان التقدم في الجهود الرامية الى تحديد الاسلحة الاقليمية والثنائية سيسهم في دفع عملية نزع السلاح وتحديد الاسلحة العالمية قدما من خلال تحسين المناخ الدولي .

إزاء خلفية التطورات الكبرى هذه ، فإن غزو العراق للكويت واحتلالها في آب/أغسطس قد تسبب في سخط عالمي شامل . فقرارات مجلس الامن التي تم اعتمادها على الفور غداة العدوان العراقي على الكويت قد أوضحت بجلاء عزم الامم المتحدة الثابت على إرساء المبدأ القاضي بأن هذه الاعمال ، التي تتناقض والمعايير الحديثة للسلوك الدولي ، لا يمكن التسامح فيها . وفي إطار اللجنة الاولى ، فإننا نعرب عن أملنا في إنتهاء هذه الازمة قريبا دون تقويض أكبر لآفاق صيانة وتوسيع قوة الدفع القائمة في عملية نزع السلاح وتحديد الاسلحة .

لقد عقدت الاطراف في معاهدة عدم الانتشار مؤخرا المؤتمر الاستعراضي الرابع في جنيف . إننا نعتبر معاهدة عدم الانتشار واحدة من أهم اتفاقات نزع السلاح متعددة

الاطراف التي تم التوصل اليها لحد الآن ، سيما وأنها تضم أكثر من ١٤٠ دولة طرفا . إن معاهدة عدم الانتشار ، من خلال تخفيضها خطر الحرب النووية الى حد كبير ، اسهمت مساهمة كبيرة في تحديد الاسلحة والامن الدولي . وتركيا ، كطرف في معاهدة عدم الانتشار ، ترى أن الالتزام الدقيق بأحكام المعاهدة من جانب الاطراف النووية وغير النووية على حد سواء أمر حيوي . ونلاحظ أن الغالبية العظمى من الاطراف في المؤتمر الاستعراضي قد اعترفت بالمساهمة التي قدمتها معاهدة عدم الانتشار للسلم والامن الدوليين . وأكدت التزامها بالمعاهدة وأعربت عن تأييدها لاهدافها . ومن الاهم الإبقاء على معاهدة عدم الانتشار بل حتى تعزيز نظام عدم الانتشار بشكل أكبر . وتحقيقا لهذا الهدف ، نحث الدول التي لم تنضم لحد الآن الى الاتفاقية أن تبدي استعدادا أكبر في هذا المضمار . وإننا نرحب بانضمام البانيا وموزامبيق مؤخرا الى المعاهدة .

ونلاحظ بارتياح انه خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ ، التي كانت قيد الاستعراض في ذلك المؤتمر ، تم إحراز تقدم ملموس وهام في مجال نزع السلاح . والجهود التي أسهبت في الحديث عنها في بداية بياني ، مثل معاهدة القذائف النووية متوسطة المدى ، واتفاق الاسلحة الاستراتيجية المقبل ، وكل التدابير الاخرى المتوقعة أو الراهنة التي تستهدف التخفيض أو الحد من القوات النووية يمكن تفسيرها كخطوات هامة في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار .

ولقد أكد المؤتمر الاستعراضي أيضا من جديد على دور المعاهدة في تعزيز التعاون الدولي حول السلامة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية كما أكد على أهمية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد .

وعلى الرغم من ان المؤتمر لم يتمكن من التوصل الى توافق آراء نهائي على وثيقة ختامية ، تم التوصل الى اتفاق عام على معظم المسائل وأنجز عمل إيجابي في المؤتمر الاستعراضي . وعلى الرغم من الآراء المتباينة جدا بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب ، التي عرقلت توافق الآراء على الاعلان الختامي في المؤتمر الاستعراضي الرابع ، نأمل أن يبرز اعتراف الاغلبية الساحقة من الدول الأطراف بقيمة معاهدة عدم الانتشار ، من وجهة نظر موضوعية مجردة ، ويمهّد السبيل في النهاية الى عملية بناءة فيما يتصل بتمديد المعاهدة الى ما بعد عام ١٩٩٥ .

وفيما يتعلق بمسألة حظر التجارب ، نلاحظ بالارتياح ان مؤتمر نزع السلاح خلال دورة الصيف قد نجح اخيرا ، بعد بضع سنوات ، في الموافقة على ولاية للجنة المخصصة . ونأمل ان هذه اللجنة ، التي بدأت عملها برئاسة السفير دونوفاكي ممثل اليابان ، سوف تنجح في إنجاز عمل موضوعي بشأن هذه المسألة . ونود أن نحيي كذلك فريق الخبراء العلميين الذي أحرز تقدما كبيرا صوب إنشاء شبكة عالمية لتبادل البيانات عن الهزات الارضية . وهذه الشبكة ستكون عنصرا هاما في النظام المقبل للتحقق من معاهدة لحظر التجارب .

في عام ١٩٩١ سيعقد مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب بناء على مبادرة مجموعة من البلدان تسعى الى تحويل تلك المعاهدة الى معاهدة للحظر الشامل . ونفهم ان هذه المبادرة تعبر عن إحباط دول عديدة إزاء الجهود المبذولة من جانب المودعين لهذا الصك بغية تحريم التفجيرات التجريبية ؛ ونعلم ان النتائج المباشرة لجهودها ليست مشجعة ، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير في الأمد القصير . لكننا نود أن نؤكد ان هذا النشاط لا ينبغي ان يؤدي الى مواجهة غير ضرورية بل ينبغي الاستفادة منه بإجراء مناقشة بناءة .

ومن ناحية أخرى ، من المفهوم ان توقيع الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في مؤتمر القمة الذي عقداه في واشنطن ، على بروتوكولين هامين للتحقق - أحدهما لمعاهدة العتبة لحظر التجارب لعام ١٩٧٤ والآخر لمعاهدة التفجيرات النووية للأغراض السلمية لعام ١٩٧٦ - يشكل خطوة أولى صوب حظر التجارب النووية . ونأمل أن تتوخى

المفاوضات المقبلة المزيد من القيود على عدد وقوة التفجيرات النووية وفي نهاية المطاف تحرم جميع التجارب النووية نهائيا .

ونرحّب بإمكانية تحقيق حظر شامل على التجارب النووية ونعتقد أن أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف النهائي يكون باتباع نهج تمهيدي واقعي مرحلي على غرار المفاوضات التي بدأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونرى أن تحقيق المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية سيمهد السبيل ايضا الى الحظر الشامل للتجارب .

والقضاء على الاسلحة النووية من ترسانات العالم يظل مهمة عاجلة بالنسبة للمجتمع الدولي . وتعلق تركيا اقصى الاهمية على الابرام المبكر لاتفاقية شاملة تحظر حظرا عالميا شاملا استحداث وانتاج وتخزين ونقل واستخدام الاسلحة النووية مع وجود تحقق فعال . ونلاحظ بشعور من خيبة الأمل ان المفاوضات التي اجريت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح لم تحقق سوى انجاز محدود صوب إتمام هذه الاتفاقية . وهذه حالة مؤسفة ، خاصة بسبب التوقعات التي أثارها مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ ، الذي أكد الارادة الجماعية للمجتمع الدولي بإتمام وضع اتفاقية عالمية شاملة تحظر الاسلحة الكيميائية . ونأمل ان يكون بمقدور مؤتمر نزع السلاح التغلب على الصعوبات وحسم المسائل المعلقة وخاصة تلك المتصلة بمجال التحقق ، ذلك المجال المعقد ، بغية الانتهاء من المفاوضات في أقرب وقت ممكن .

وفي هذا السياق نرحب بالاتفاق الجديد المعقود في حزيران/يونيه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تدمير قدر كبير من مخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية . ونعرب عن الأمل في أن تشجع هذه التدابير الثنائية المفاوضات الجارية حاليا في جنيف بشأن عقد اتفاقية في المستقبل ، حيث ان هذا لا يمكن ان يكون بديلا عن الجهد المتعدد الأطراف الذي ما زال ضروريا من اجل الحظر الشامل .

وفضلا عن ذلك ، تعلق تركيا أهمية على المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية ، المقرر عقده في عام ١٩٩١ ، وتأمل أن يتيح المؤتمر الاستعراضي الفرصة لتعزيز سند الاتفاقية .

وكما في السنوات السابقة ، أدرجت في جدول أعمال اللجنة الاولى مسألة اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في مناطق معينة من العالم . وفي هذا الصدد ، لا تزال تركيا تؤيد اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في المناطق التي لا توجد بها أسلحة نووية ، شريطة أن تكون جميع الدول المعنية على استعداد للتعاون لتحقيق هذا الهدف على اساس اتفاق يعقد بحرية . وإقامة هذه المناطق ينبغي ان يؤدي الى منع انتشار الاسلحة النووية وأن يسهم في تحقيق الاستقرار في المناطق المعنية .

وعلى الرغم من أن تحديد الاسلحة وسائر مساعي بناء الامن اقتصرت الى حد كبير على أوروبا وتناولت سياق العلاقات بين الشرق والغرب ، تقوم حاجة متزايدة الى توسيع هذه الجهود لتمتد الى سائر أقاليم العالم بغية تخفيض التوترات وتعزيز الاستقرار على الصعيد العالمي . ونحن نشكر العمل الرائد الذي قامت به الامم المتحدة في هذا المجال ونرحب بالمبادرات الجديرة بالثناء مثل الاجتماع الاقليمي بشأن تدابير بناء الثقة في آسيا الذي عقد مؤخرا في كاتماندو .

وعلاوة على هذا ، نرحب بالعمل البحثي المفيد الذي أجري في اطار الامم المتحدة بشأن شتى المسائل المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح من جانب أفرقة الدراسة وأفرقة الخبراء . نود كذلك ان نمتدح ادارة شؤون نزع السلاح لإسهامها القيم الذي لاغنى عنه والمساعدة البارعة التي تقدمها لشتى الانشطة في مجال نزع السلاح .

وختاما ، أود أن أؤكد دعمنا للجهود الرامية الى ترشيد عمل اللجنة الاولى وهيئة نزع السلاح بغية تحقيق نتائج أكثر فعالية على أساس جدول أعمال اكثر مرونة وتنظيما . وتركيا على استعداد للمساهمة بروح بناءة في هذه الجهود وفي أعمال اللجنة .

السيد ياندل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض على اللجنة الاولى تقرير هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح (A/45/42) ، الذي سينظر فيه في إطار البند ٦٠ (أ) من جدول الاعمال . وأود أن أدلي ببضعة تعقيبات على هذا التقرير .

إن الدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٠ يصح أن تعتبر دورة تاريخية . فلم يسبق للهيئة قط أن وجدت نفسها في موقف يمكنها من إكمال التوصيات أو

مجموعات المبادئ بشأن بنود جدول الاعمال الموضوعية الاربعة واعتمادها بتوافق الآراء . وفضلا عن ذلك ، فيما يتعلق بالبند الخامس ، الاسلحة البحرية ونزع السلاح ، توصلت الوفود المشتركة في المداولات الى توافق في الآراء بشأن نص مضموني شامل يصور شتى المواقف . وبالنسبة للمناقشات التي أجريت بشأن مسألة اخرى ألا وهي معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية . فقد كانت في مرحلة مبدئية ، وأجرت الوفود تبادلا للآراء صريحا جدا ، وبالتالي مثمرا مما سيعزز من تناول هذه المسألة في المستقبل .

وبالتالي يود وفد النمساوي ان يهنئ تهنئة قلبية رئيس الهيئة ، السفير سوتريسنا ممثل اندونيسيا ورؤساء الاجهزة الفرعية على نجاحهم .

واسمحوا لي الآن أن أتناول النتائج بصورة أكثر تحديدا . فعلى النقيض من النتيجة الباهرة التي حققتها الدورة ككل ، لم يتحقق إلا القليل فيما يتصل بالبند الخاص بنزع السلاح النووي . إن هذه المسألة مدرجة على جدول اعمال الهيئة منذ عام ١٩٧٩ . لقد وضعت مسودتان لمجموعتين من التوصيات ، لكن لم يحظ بتوافق الآراء سوى عدد محدود من الفقرات . وظلت بقية النصين بين اقواس معقوفة عبر سنوات ، الامر الذي يبيّن وجود خلاف بين الوفود . وأثناء دورة هذا العام ، ازيلت من ورقتين العناصر التي بدت بالية بسبب أنها من الواضح لم تعد تتفق والحقائق السائدة في أوائل التسعينات . والبقية ، كما يتضح من تقرير هيئة نزع السلاح ، تصور في واقع الامر حالة المناقشة ووجهات نظر الوفود المتنوعة ، بل والمتعارضة احيانا .

ولما كان قد اتفق على انه يجب اعتبار النظر في البند بشكله الحالي منتهيا ، وجب علينا إيجاد نهج مختلف لتناول مسألة نزع السلاح النووي في المستقبل . وأساسا ، يتضح بجلاء انه على هيئة نزع السلاح أن تتناول نزع السلاح النووي بطريقة أو أخرى ، لأن الأسلحة النووية تشكّل أخطر تهديد للبشرية ولأن نزع السلاح النووي يجب أن يظل حائزا على الأولوية القصوى في المناقشة الدولية حول نزع السلاح . ومع ذلك فإن ممارسة هيئة نزع السلاح لذلك الأمر توضّح انه من المستحيل مناقشة القضية الشاملة المعقدة لنزع السلاح بطريقة عامة أو غير محددة . فهناك كثير من الجوانب والعناصر . ومجال المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية متسع للغاية . وعلينا ، بدلا من ذلك ، أن نحاول تحديد بعض المجالات المعنية للعناية والتي لا لبس فيها للمجالات العامة لتخفيض الأسلحة النووية . وإلا فلن تؤدي المناقشات ، مرة أخرى ، الى نتائج ملموسة .

تمكّنت هيئة نزع السلاح بعد مناقشات طويلة مكثفة ، من إصدار توصيات فيما يتعلق بمشكلة القدرة النووية لجنوب افريقيا ودور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ونص اعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح . وبالنسبة لكل البنود الثلاثة فإن من الصحيح أن عددا كبيرا من الدول كان يود رؤية صيغة أكثر تشددا بكثير والشعور بالتزام أشد صرامة بمضمون تلك البنود . وبالرغم من أن مجرد موافقة الهيئة على النصوص تعتبر أمرا هاما يجب علينا ألا ننسى الإحباط الذي أصاب الكثيرين بالنسبة للفحوى .

إن البلدان التي تظهر اهتماما خاصا بالتعددية ، مثل النمسا ، وتنادي بأن تتخذ الأمم المتحدة موقفا أقوى ، لا تشعر بالرضى الكامل عن نص التوصية المتعلقة بدور منظمتنا وهيئاتها المتنوعة . ومنذ اعتماد النص في أيار/مايو من هذا العام ، طرأت أحداث كثيرة على الساحة الدولية وقادت الى ما يطلق عليه بعض الناس نهضة الأمم المتحدة . وبالرغم من أن الأحداث التي أشير إليها لم تقع في الهيئات المهتمة بنزع السلاح ، فإننا نأمل أن يكون لها أثرها أيضا على الهيئات المعنية بتحديد الأسلحة . ونشعر بالتشجيع نتيجة لبيانات بعض الوفود في اللجنة الأولى التي أوضحت اهتمامها المتزايد بالمساعي التعددية . ولهذا نأمل مخلصين أن يعزز كل ذلك الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة التي تعمل في مجال نزع السلاح .

إن المناقشات حول الاسلحة البحرية ونزع السلاح البحري في هيئة نزع السلاح أدّت الى إعداد وثيقة من الرئيس تمتاز بالجودة والخبرة الفائقتين . وبالرغم من عدم اشتراك كل الدول الاعضاء في المداولات المعنية ، فقد ورد فيها الكثير من وجهات النظر السديدة . وبالتالي تتيح الوثيقة مسحا مفيدا لمسألة ستكتسب مزيدا من الاهمية .

ونزع السلاح التقليدي يحوز دائما على اهتمام بالغ من جانب وفد النمسا . ولذلك نرحّب ترحيبا حارا باعتماد مجموعة من التوصيات في هذا المجال . ونظرا للآراء المتباينة للبلدان المختلفة ، التي كثيرا ما تتعارض ، والتي توضّح أحيانا الاوضاع الإقليمية الخاصة ، فإن المناقشة لم تكن يسيرة . لقد كان من الضروري التغلب على عراقيل ضخمة . ولهذا تعتبر نتائج دورة هيئة نزع السلاح مشجعة ، ونشعر انه يجب النظر في مسائل نزع السلاح التقليدي عن كثب داخل هيئات الامم المتحدة ، وبالطبع ، مع أخذ العلاقة المتبادلة بينها وبين مسألة أسلحة الدمار الشامل في الاعتبار . خلال مناقشة نزع السلاح التقليدي أصبح من الواضح أن هذه المسألة وحلّها المحتمل يرتبطان ارتباطا وثيقا بالاحوال السائدة في مناطق العالم المختلفة ، وأن خصائص كل منطقة أو منطقة فرعية يجب أن تؤخذ تماما في الاعتبار . وإلا فلن يمكن إحراز نتائج حقيقية .

لقد كان للنمسا عظيم الشرف إذ ترأست فريق المشاورات الذي تناول المعلومات الموضوعية للأمور العسكرية . ووفقا للحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه في بداية الدورة المضمونية ، فإن البند ، نظرا لإدراجه على جدول الاعمال للمرة الاولى ، كان لا بد من دراسته بطريقة أولية دون إجراء مفاوضات حول النص . وعلى ذلك نوقشت المسألة في جو منفتح وصريح وأدّت المداولات الى توضيح الآراء المختلفة في الموضوع . فعرضت الوفود موافقتها بالنسبة للمعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية وشرحتها وقارنتها بصفة عامة ، ومن جوانبها المختلفة كذلك . وأود أن أؤكد أن هذا التبادل في الآراء كان مثمرا للغاية وجرى على مستوى فكري متميّز وفي مناخ بنّاء دون خلافات . ولهذا نرى أن المداولات تشكّل أساسا سديدا متينا لعلاج البند في المستقبل .

وبالنظر الى المستقبل ، نلاحظ أن هيئة نزع السلاح سيكون لديها حد أقصى يبلغ اربعة بنود مدرجة على جدول أعمالها للدورة المضمونية لعام ١٩٩١ . وقد اتفق على ذلك في إطار مجموعة إصلاحات مفصلة في هوامش اللجنة الاولى في العام الماضي . والوثيقة المعنونة "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح" (A/CN.10/137) تحتوي على عدد من التدابير المحددة للغاية التي تستهدف ترشيد أساليب العمل وتزيد بالتالي من فعالية الهيئة . وتعتبر النمسا الهيئة اداة مفيدة للغاية ، ويهمها لذلك أن تسفر مساعيها عن نتائج لها أهميتها . ومن المؤكد أن الإصلاح الذي اعتمد سيطوّر الطريقة التي تعالج بها البنود مما يزيد من احتمالات الحصول على نتائج مؤاتية .

وكما يعلم الاعضاء ، عقدت مناقشات غير رسمية تحت رعاية رئيس الهيئة خلال الاسابيع والاشهر الاخيرة ولا تزال جارية . إن عملية تحديد أربعة موضوعات تحظى بموافقة الجميع عملية حسّاسة وصعبة للغاية . وقد قامت بعض الوفود بتقديم عدد من الاقتراحات حول المعايير التي يجب أن تُعتمد عند اختيار البنود ، وقدمت وفود أخرى أفكارها فعلا فيما يتعلق ببنود ملموسة . ولن أخوض في التفاصيل في هذه المرحلة ، ولكني أود أن أوضّح بعض الافكار الاساسية لوفد بلدي حول تشكيل جدول أعمال الهيئة في العام المقبل .

اننا نؤيد تأييدا تاما فكرة وجوب احتواء جدول الاعمال على قاعدة عريضة وينبغي له أن يوفّر توازنا بين مصالح الدول أو مجموعات الدول المختلفة ويجب أن تحظى المسائل باهتمام عالمي . ويجب بالإضافة الى ذلك تجنّب ازدواج العمل مع الهيئات الاخرى لنزع السلاح . ومثال البند المتعلق بنزع السلاح النووي الذي أشرت إليه من قبل يوضح انه لا أمل للبنود الواسعة النطاق . وعلى العكس من ذلك ، فإننا نرى انه يجب تحديد المسائل بدقة لكي نعطي الهيئة ولاية محددة ونوفّر للوفود توجيهات واضحة بالنسبة لما يجب عليها التداول بشأنه .

ووفقا للحل التوفيقي الذي اتفق عليه ، ستكون المعلومات الموضوعية للأمور العسكرية من بنود جدول أعمال دورة العام القادم . وبعد العمل الاساسي الجاد الذى

جرى في أيار/مايو ١٩٩٠ ، يحدونا الأمل أن تكون المداولات مثمرة وأن تقود في الأجل الطويل الى وضع مجموعة جوهرية من المبادئ أو توصية تتعلق بهذه التدابير الهامة لبناء الثقة والأمن .

وكما ذكرت من قبل ، يجب أن يدرج على جدول الأعمال بند يتناول نزع السلاح النووي . ومن الواضح انه يوجد توافق عام في الآراء في هذا الصدد . وسيكون على المشاورات غير الرسمية أن تحدد موضوعا معينا وتتوصل الى صياغة واضحة للبند . وقد تم التقدّم حتى الآن باقتراحات كثيرة مفيدة ، ونرى أن الوفود يمكنها التوصل الى توافق في الآراء حول صياغة معينة .

وفيما يتعلق بالبند الثالث ، تقترح بعض الوفود موضوعا يتناول الجوانب الإقليمية لنزع السلاح . وكما يتضح لنا من الأحداث التي جرت مؤخرا ، يمكن أن تكون للأوضاع الإقليمية أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا ، لأن آثارها تتجاوز بكثير المناطق المتاخمة لها . إن أهمية المسائل الإقليمية لنزع السلاح والأمن ستتزايد ، كما ستتزايد أيضا الحاجة الى معالجتها . ويجب أن نأخذ في الاعتبار بصفة خاصة العلاقة المتبادلة القوية بين الأمن ونزع السلاح على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية . ونرى أنه يجب بذل الجهود المتعلقة بتخفيض الأسلحة على المستويات المختلفة وانها تؤثر على بعضها البعض . وبالتالي فإن خطوات نزع السلاح الإقليمي تؤثر في التدابير العالمية والعكس صحيح .

وهناك مجموعة من التوجيهات والتوصيات في هذا الشأن ترى النمسا أن من شأنها أن تكون وثيقة هامة جدا . إن هيئة نزع السلاح ، بصفتها الهيئة التي تجرى فيها المداولات في آلية نزع السلاح وعضويتها مفتوحة للجميع ، يبدو انها المحفل المناسب للاضطلاع بهذا العمل . ولهذا نؤيد بشدة إدراج بند يتعلق بالموضوع على جدول أعمال العام القادم . ويجب التوصل الى صيغة محددة لهذا البند بالتشاور مع الوفود المعنية .

وبالنسبة للبند الرابع والأخير ، قدمت مقترحات عديدة شيّقة جدا ، نجد بينها موضوعات كثيرة تتعلق بالمستقبل لم تتناولها بعد الهيئات المختلفة لنزع السلاح ، إلا

انها ستكتسب أهمية متزايدة في المستقبل . ونرى انه من المناسب جدا أن تعالج هيئة نزع السلاح هذه الموضوعات المتعلقة بالمستقبل بصفة خاصة .

ونذكر بمزيد من الاهتمام موضوعات معينة مثل الجوانب البيئية للأسلحة ونزع السلاح أو مسألة التحويل أو علاقة العلم والتكنولوجيا بالأمن ونزع السلاح . كل هذه البنود الممكن تناولها ، وغيرها بطبيعة الحال مما يمكن التقدم بها فيما بعد ، تستحق منا اهتماما شديدا ويجب أن تدرس بعناية مع النظر في إمكانية تناولها في إطار هيئة نزع السلاح . ومن المؤكد أن الأمل يحدونا في أن تقود المشاورات الى الاتفاق على إحدى هذه المسائل في وقت قريب .

غني عن القول انه لا يمكن لكل الوفود أن تشعر بارتياح كامل إزاء البنود المختلفة . فلكل البلدان مصالح وآراء خاصة بها ، ومن ثم خيارات مشروعة . وينطبق هذا بصفة خاصة على مسألة حساسة مثل نزع السلاح والأمن الدولي . غير اننا لا بد أن نتذكر ضرورة أن يمثّل نزع السلاح العام والشامل هدفا نهائيا لكل مساعينا بغية إيجاد عالم أكثر أمنا وسلامة .

ولذلك ، على الجميع أن يقدموا بعض التنازلات . ومن الجلي أن بعض الدول سيتحتم عليها تقديم تنازلات أكبر من غيرها ، بيد أن انتقاء بنود جدول أعمال هيئة نزع السلاح للعام المقبل سيتم ، في نهاية المطاف ، على أساس التوصل الى حل وسط . وإذا ما شاركنا جميعا بحسن نية وبروح من التعاون في المشاورات ذات الصلة ، فسنتوصل عما قريب الى حل وسط معقول .

علينا ألا نضيع الوقت . فكلما أسرعنا في معرفة ما ستفعله هيئة نزع السلاح في العام المقبل استطعنا أن نعد أنفسنا على نحو أفضل للقيام بمهامنا في المستقبل . وانني ، بصفتي ممثلا لبلد ما فتئ يولي اهتماما كبيرا لهيئة نزع السلاح ، مقتنع اقتناعا راسخا بأن هذا أمر جدير بالاهتمام .

السيد احسان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يسع وفد بنغلاديش إلا أن يشعر بالفخر وهو يراكم تترأسون ، سيدي الرئيس ، هذه اللجنة ، ليس لانكم تمثّلون نيبال التي تربطنا بها أوثق العلاقات فحسب ، بل لاننا عرفناكم صديقا ذا مهارات دبلوماسية عالية ستضمن لاعمالنا النجاح . ونتقدم بالتهاني أيضا الى زملائك في المكتب الذين سيقدمون لك دون شك كل الدعم الذي تتطلبونه . ومما يطمئننا اننا سنسترشد في أعمالنا بالحكمة العريقة التي يتمتع بها وكيل الأمين العام ياسوشي أكاشي ، ويسرنا أن يساعدنا أمين اللجنة البارع ، السيد سهراب خيراضي في عملنا كعادته .

اننا نجتمع في جو مفعم بالأمل . فقد تراجعت الحرب الباردة لتصبح من مخلفات الماضي - وفي عصر الانفراج هذا ، شهد التقارب بين الدول العظمى تحول المجابهة الى

تعاون . وحل الحوار محل الخلاف ، وأفضى التفاهم المتبادل الى زيادة التفاعل . وتم الشروع في التحرّك صوب نزع سلاح حقيقي وتسوية النزاعات الإقليمية والسعي المشترك الى إيجاد حلول ناجعة للمشاكل العالمية .

لقد شهد العالم خلال العام المنصرم تغيّرات جذرية . فقد تحرّكت أوروبا الشرقية في اتجاه إيجابي . وأدّى اتحاد ألمانيا الى التلويح بإمكانية قيام نظام أوروبي جديد . وينطوي إنشاء التعددية السياسية والتركيز على آلية السوق على احتمالات أفضل لإتاحة فرص أكبر في مجالي التجارة والاستثمار . وبدأ زوال تأثير الايدولوجية على سياسات الدول يؤدي الى تساهل أكبر إزاء الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وغدت الآن العلاقة بين حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي تشير الآمال في نظام أمن أكثر استقرارا ودواما في أوروبا مقترنا بفصل القوات وتخفيض الترسانات النووية والاسلحة التقليدية . ويبدو أن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يسير في خطى حثيثة نحو اتجاه جديد ومبدع يمكن أن يفضي الى إقامة نظام أمني جديد في أوروبا برمتها .

ولكن ، ثمة أسباب عديدة تدعونا الى عدم الإفراط في التفاؤل لكي لا نصاب بخيبة أمل . فلا يزال الأمن الدولي الجديد هشا على نحو خطير . وقد بيّنت ذلك الاحداث المؤلمة الراهنة في الخليج التي أبرزت عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية والامنية الدولية المتغيرة وعدم إمكانية التنبؤ بها . وهذه الحالة هي بمثابة امتحان عسير لفعالية القانون الدولي والتعاون العالمي في صون السلم .

لقد أدّت نهاية الحرب الباردة الى انهيار النظام العالمي المرتكز الى كتلتين متنافستين . ويمكن أن تظهر مراكز جديدة لقوى اقتصادية وسياسية ذات متغيرات وترتيبات تنظيمية جديدة لا يمكن التكهن بنتائجها . إلا أن المخطط الجديد لا يخلو من الخطر بالنسبة للبلدان الضعيفة . فهناك قلق بالغ في احتمال أن يقوّض هذا المخطط المصالح الامنية في العديد من البلدان النامية سواء عن طريق الهيمنة الإقليمية أو التهميش .

إن هذه الحالة تنطوي على أخطار عديدة . فقد أبرزت أزمة الخليج التناقض الكامن في حالة تعتبر فيها إحدى فئات أسلحة الدمار الشامل ، هي الأسلحة الكيميائية رادعا للترسانة النووية التي لم يصبح امتلاك اسرائيل لها سرا . وهذا يحدو بنا الى الانتقال الى مسألة سباق التسلح ككل وما تشكله من أخطار . فعلى الرغم من التخفيضات التي تجري بمقتضى المعاهدات ، لا تزال توجد أسلحة نووية استراتيجية وتكتيكية بأعداد كبيرة . وما زال عامل الإبادة يمثّل الطابع السائد على الخطر الذي يحيق ببقاء البشرية . ولا يزال سباق التسلح يتسم بنفقات باهظة تثير الفزع . فقد زادت نفقات أسلحة الدمار عن ترليون دولار سنويا . وهذا أمر غير طبيعي ومحزن في ضوء الحقيقة المؤلمة المتمثلة في موت ٠٠٠ ٤٠ طفل كل يوم بسبب الجوع وسوء التغذية والمرض التي أكدها المؤتمر العالمي من أجل الطفل .

لا تزال الآمال في تحقيق السلم يشوبها القلق . فوسائل تنظيم نقل الأسلحة التقليدية تتأثر بالعوامل الإقليمية والمحلية . والعديد من البلدان النامية لا تزال تبدد مواردها الشحيحة في شراء الأسلحة المتطورة الحديثة . ويواصل منتجو الأسلحة بشكل حثيث بيع الأسلحة غير آبهين بما يمثله ذلك من خطر بالنسبة للسلم . وتجد الدول الضعيفة نفسها في حالة تضطر فيها الى تعزيز قدراتها لتلبية الحد الأدنى من احتياجات الدفاع . وتتعمق الفروق القائمة بفعل ازدياد الخبرة في مجال تكنولوجيا الأسلحة . ولا يزال مفهوم عدم الانتشار معرضا للخطر بسبب تفوق التنافس النوعي بين الدول الكبرى على سباق التسلح الكمّي . وقد يؤدي الانفراج بين الدولتين العظميين ، الذي قلل التوتر بين المتناحرين الرئيسيين ، الى استثارة خلافات ظلت مغمورة طوال العقود الأربعة الماضية . وقد يؤدي إثارة المشاكل الهاجعة الى زيادة شهية الدول الى الهيمنة في إقليمها . وقد تنشأ عن ذلك ، ولقد نشأت بالفعل ، رغبة لدى الأكثر قوة لمحاولة إعادة رسم الحدود .

هذا لا يعني اننا يجب أن نستسلم لليأس . بل على العكس ، تخلق الحالات الجديدة تحديات جديدة تتطلب ردودا جديدة . ويجب أن نعد أنفسنا لمضاعفة الجهود التي نبذلها من أجل إعلاء قضية السلم والاستقرار . ولا شك في أن الأمم المتحدة تضطلع

بمسؤولية جسيمة في هذا المجال . فهي المحفل الذي تشارك فيه جميع الدول تقريبا في مناقشة كيفية جعل العالم أكثر أمنا . وتؤكد بنغلاديش من جديد رغبتها في المشاركة في هذا النشاط على أساس بنّاء . وأود ، آخذا ذلك بعين الاعتبار ، أن أعرب عن موقفنا إزاء بعض بنود جدول الأعمال المعروضة علينا .

يعتقد وفدي أنه ينبغي أن يجري التركيز بقدر كاف على نزع السلاح النووي ، بل إن هذا الموضوع ينبغي أن يولى أعلى أولوية . وفي نفس الوقت ، لا يمكننا أن نتجاهل الوجه الآخر للعملة . يتعين تركيز الانتباه أيضا على تدابير الحد من الأسلحة التقليدية وخفضها . يجب البحث عن هذه التدابير بحزم في إطار التقدم صوب نزع السلاح العام الكامل . وفي هذا الشأن ، لابد من التركيز على البعد الإقليمي .

وفيما يتصل بنا ، لقد رفضنا البديل النووي ، كما يدل على ذلك انضمامنا الى معاهدة عدم الانتشار . ونأسف لأن المؤتمر الاستعراضي الرابع لم يتمكن في اجتماعه في جنيف في الشهر الماضي من التوصل الى اتفاق بشأن إصدار وثيقة . لقد أكدت بنغلاديش في جنيف على الحاجة الى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق الالتزامات بالتأكيدات الأمنية الإيجابية والسلبية والترتيبات القياسية المشددة للاستيراد النووي ، ومزيد من الضمانات الفعالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونؤيد الدعوة الى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية . وكما ذكر الرئيس حسني محمد إرشاد في جلسة عامة للجمعية العامة ، نعتبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، فضلا عن مناطق سلم ، من ضمن التدابير المكملة لنظام عدم الانتشار . كما نعتبر حيازة اسرائيل وجنوب افريقيا للقدرة النووية مصدرا للقلق الخطير .

ترى بنغلاديش أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب من شأنها أن تضيّق التنافس على التسلح لأنها تجعل من المستحيل زيادة استحداث الأسلحة النووية . إن منتجي الجيل الأول من الأسلحة الانشطارية لن يتمكنوا من استعمالها دون تجريب خوفا من عمليات الانتقام الفعالة . وثمة إجماع في الرأي بين العلماء بأن التجارب المختبرية ليست كافية كوسائل للتنبؤ بآثار الأسلحة النووية الأكثر تقدما .

والحظر الشامل للتجارب يمكنه أن يرضي الكثيرين على جبهات عديدة . ومن شأنه أن يرضي الجماهير المتزايدة من سكان العالم التي أصبحت بصورة سريعة مدركة لعواقب التلوث الجوي وتدهور الطبيعة . إن الضمانات الأمنية الكافية للدول غير النووية لا تؤدي الى تقليل حماسها لتصبح دولا نووية فحسب وإنما أيضا الى تدعيم شعورها

بالامن . ولهذه الاسباب كانت بنغلاديش من ضمن الدول التي طالبت بعقد مؤتمر لتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الى معاهدة للحظر الشامل لها .

إن التقدم التكنولوجي جعل الاسلحة التقليدية الموجودة حاليا معقدة بصورة متزايدة . فالذخيرة الموجهة بدقة قادرة على ضرب أهدافها المحددة من مسافات بعيدة للغاية . والاختلافات القائمة من حيث القدرة التدميرية و "إمكانيات الفتك" بين هذه الاسلحة وبعض الاسلحة النووية ذات القدرة المنخفضة ، آخذة في التلاشي . ولهذا يكرر وفدي أن الإبقاء على القدرات التقليدية بغائض عن المتطلبات الامنية المشروعة يمكن أن يترك آثارا مزعزعة للاستقرار على المنطقة وعلى المعمورة . ونؤيد ، بل ونطالب بإجراء تخفيضات للاسلحة بأسلوب متوازن ومنصف حتى يمكن تعزيز الاستقرار عند أدنى مستويات عسكرية ممكنة ، دون المساس بالاحتياجات الامنية الحقيقية . إن الاسلحة النووية أدوات فظيعة للدمار ، ونأمل أن يتحقق عما قريب اتفاق لحظرها . بيد أن أي تدابير مقترحة لا ينبغي أن تقيد الصناعة الكيميائية الآخذة في النمو في البلدان النامية بدون داع .

وتلتزم بنغلاديش التزاما عميقا بالاستخدامات السلمية للبحار ومواردها . ونشعر بأن التكديس البحري الى ما هو أبعد من الاحتياجات المتصورة ينحو الى نشر المخاوف وتصعيد الارتياب . ولهذا نحث على تقييد الانشطة البحرية . إن معايير الاحتياجات البحرية المشروعة ينبغي أن توضع بعناية . ولابد من الاعتراف بمبدأ الترجيح بقدرات إضافية للدول الضعيفة . ونقر بأن الاتفاق المتعدد الاطراف بشأن منع الحوادث البحرية أمر لازم . وجميع هذه التدابير ينبغي أن تكون متسقة مع اتفاقية قانون البحار وألا تتعارض معها .

إن التزامنا الاكيد بالانشطة البحرية السلمية هو الذي دفعنا الى المطالبة بتنفيذ إعلان المحيط الهندي منطقة سلم . وإلام يجب أن يبقى مؤتمر كولومبو المقترح هدفا بعيد المنال ؟ إننا نحث أعضاء اللجنة المخصصة على أن يدفنوا خلافاتهم ويعملوا صوب تحقيق غايتنا المشتركة . وسنواصل بحثنا عن نظام مستقر للمحيط الهندي يكون حياديا لا عسكريا ولا نوويا . ويجب أن يكون هذا النظام مضمونا عن طريق نظام الامن

الجماعي حتى لا يخلف انسحاب الدولة العظمى شكل آخر من السيطرة يمكن أن يعرّض امن الدول الساحلية الضعيفة للخطر .

وبالنسبة للعديد من البلدان النامية ، بما فيها بلدي ، يعد أهم حافز حاسم في ميدان نزع السلاح بالطبع الصلة بين نزع السلاح والتنمية . فمن التناقض ، بل مما يؤسف له ، أن توجه موارد هائلة الى غايات مدمرة بدلا عن توجيهها صوب إنقاذ الملايين من شرك الفقر المدقع المؤلم .

وفي كل هذا ، وكذلك في مجال نزع السلاح عموما ، لابد أن يكون للامم المتحدة دور معزز . وقد أكدت الدول الاعضاء على الاعتراف بهذه الحقيقة عندما التزمت بالميثاق الذي يعتبر صيانة السلم والامن الغاية الرئيسية التي تكرس الامم المتحدة نفسها لها . وفي حقيقة الامر يجب تحقيق هذا الغرض بأقل قدر ممكن من تحويل موارد العالم الى حيازة الاسلحة . وعلى الامم المتحدة أن تساهم مساهمة هامة في تشجيع التوصل الى اتفاقات وفي رصد التقيد والتحقق . وفي هذا السياق ، سيسعد بنغلاديش أن تلعب دورا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، الذي تم توسيعه ، إذا دعيت الى القيام بذلك .

وفي معرض تناول هذا الموضوع ، سنكون قد قصرنا في أداء واجبنا إذا لم ننوه بأنشطة مراكز البحث الإقليمية الثلاثة . والمركز الواقع في "كتمندو" الذي مافتئتم ، أنتم سيدي الرئيس والسيد أكاشي ، تبدون به اهتماما كبيرا ، قد أنجز بالفعل بعض الاعمال المفيدة للغاية . وإذا تم تجهيزه على النحو المناسب ، يمكن أن يقطع شوطا طويلا في تشجيع اتخاذ تدابير بناء الثقة التي توجد حاجة ماسة اليها في جنوب آسيا . وبصفتي الامين العام الاول لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، لابد أن أقول أن تجربتي توحي بأن خططا صغيرة في بناء الثقة يمكن أن تكون خطوة عملاقة في صيانة السلم في ذلك الجزء من العالم .

وسيظل النهوض بالسلم والامن بحاجة الى اهتمامنا مادامت لم تتم إزالة الحرب والصراع . وسيتعين علينا أن نواصل التركيز على صنع السلام وحفظ السلام ، ولكن هناك

إدراكا متزايدا لواقع أنه لابد أن يتم الآن التركيز على بناء السلام بصورة ملائمة . ولا ينبغي لهذا أن يقتصر على احتواء العنف أو حسم المسائل ؛ بل ينبغي بالاحرى أن يشمل خطوات لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها استئصال السبب الجذري للحرب والصراع . وينبغي أن يدخل ضمن نطاقه أيضا إزالة الفقر ومعالجة المديونية وعكس التدهور البيئي ومكافحة إساءة استعمال المخدرات وتحسين نوعية الحياة للجميع بوجه عام .

وبصفتي ممثلا لبلد من أقل البلدان نموا ، فإنني أميل الى التفكير بأن البطون الخاوية تشكل خطرا أكبر على الاستقرار أكثر مما تشكله المدافع . وتشهد أدلة التاريخ على أنني لست مخطئا في ذلك الاعتقاد . والرضا لا الاتفاقيات هو الذي سيحتوي الغوض في التحليل النهائي . فلنستند في اجراءاتنا الى هذه الحقيقة البسيطة التي لا جدال فيها .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠